

مداخلة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان

في ورشة العمل التي ينظمها البنك الدولي حول

Post-Conflict Reconciliation and Resettlement Lessons from Lebanon

٥-٧ حزيران ٢٠٠٤ - فندق الأمير أمين

لا أريد أن تكون كلمتي حول المصالحة في فترة ما بعد الحرب في لبنان منشائمة وسوداوية، سيما وأنا نتشارك هذا اللقاء مع إخوة أعزاء قدموا من العراق الجريح، والأرجح أنهم في مرحلة التساؤل الملح عن كيفية إيقاف الحرب التي ما تزال نارها مستعرة هناك. على كل حال، تبقى تجربتنا في لبنان مهمة لاستخلاص الدروس من درس حول كيف نستفيد من إيجابيات ما حصل في لبنان كي نثمره. درس آخر حول كيف نتلافى سلبيات ما حصل بعد الحرب كي لا نقع في الخطأ نفسه وتستمر ظروف الحرب سنوات وان سكت صوت المدفع.

ما خلفته الحرب:

- إذا لم تخني الذاكرة، فقد توقفت الحرب رسمياً في لبنان بتاريخ ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠. استفاق اللبنانيون يومها ليعيدوا اكتشاف الدمار الذي كانوا يعيشون فيه. لن أستعيد هنا توثيق حجم الدمار، أكتفي بذكر أهم ما يتبادر إلى ذهني.
- بلد، أقول بلد لا وطن، مفتت، مشرذم مناطق وأحياء ومذاهب وانتماءات سياسية، لم تجد جامعا "مشتركا" واحدا، بل فرض عليها وقف قتال، لم تعرف أسبابه ولا أهدافه، وأخذ مع الزمن وجهه العبثي البشع.
- عشرات الآلاف من القتلى والجرحى والمعوقين والمهجريين والمخطوفين والمفقودين طحنتهم الحرب. قلة من اللبنانيين نجت بالصدفة من الأتون الذي طال جميع الناس في كافة المناطق، تساوى الناس في المحنة.
- لست ضليعة في علم الاقتصاد لأقدم أرقاما عن حجم الدمار الاقتصادي الذي خلفته الحرب، دمار المنازل والمصانع والأراضي المزروعة والبنى التحتية... لكنها قدرت يوم ذاك بعشرات المليارات من الدولارات.

توقفت المدافع واستبشر الناس بذلك. حلموا بزوال أسباب الحرب. حلموا بقيام دولة تجمع الناس فيها توحدتهم وتقود إلى مستقبل مستقر آمن. حلموا بمصالحة رغم صعوبتها بعد أن سالت أنهر من الدماء. حلموا بطي الصفحة الأليمة. أملوا بعودة المهجرين إلى قراهم ومنازلهم، أملوا بعودة المخطوفين والمفقودين إلى عائلاتهم، أملوا ببليسة جراح المعوقين وعونهم. حلموا بفرص عمل ومستقبل لأبنائهم. دفعوا كثيرا في الحرب، وهم على استعداد للتضحية، ربما أكثر، من أجل السلم.

فماذا قدم لهم السلم؟

- صدر قانون عفو عن جرائم الحرب.
- لا شك أن صدور قانون عفو بعد حرب أهلية أمر ضروري. إنما العيب الأساسي لهذا القانون الذي صدر في لبنان يكمن في جوهره وليس في شكله. ذلك أنه أنهى كل محاسبة عن مسببي الحرب والمسؤولين عنها، عن أمرائها ومجرميها، برأهم من أفعالهم. صدر قانون عفو عن جرائم لم يعترف مقترفوها بها، فاعتبروا أبرياء. ساوى هذا القانون بين الجلاد والضحية تحت شعار "عفا الله عما مضى". وكان أن نصب مسؤولو الحرب أنفسهم صانعي سلام دون أن يرف لهم جفن، أو يرشح عنهم ندم عما ارتكبوه بحق البلاد والعباد.
- أليس أبسط قانون عدل هو أن يتم العفو بعد أن تتال الضحية حقها من الاعتراف والاعتذار والتعويض، وأن يتم استبعاد المسؤول عن الجريمة عن أي مسؤولية رسمية؟
- نحن اليوم، وبعد انقضاء حوالي الـ ١٤ عاما، على عمر السلم، ما نزال ندفع ضريبة الدمار، ونسدد فوائد ديون وصلت إلى ما يفوق الـ ٣٠ مليار دولار، من استفاد منها؟ ما هو حجم التعويضات التي أعطيت للمعوقين؟ ما هي التقدمات والمساعدات التي منحت للعائلات التي فقدت معيها ومورد رزقها؟ ماذا قدم فعليا للمهجريين؟
- أخبار الصحف تضج يوميا بالفضائح، رائحة الفساد تزكم الأنوف، والناس في حالة يأس من السلم يجعلهم أحيانا يترحمون على أيام الحرب لأن ضائقتهم المعيشية لا تحتمل.
- أما نحن، أهالي المخطوفين والمفقودين، المأساة ما زالت أكبر. صحيح أننا نتساوى مع سائر اللبنانيين بالضائقة المادية والمعيشية، لكننا ما زلنا نطالب بأن تطوى صفحة الحرب التي نعيشها حتى اليوم. أصعب العذابات هو أن تعيش عقودا من الزمن في انتظار حبيب مغيب لا تعرف هل هو حي أم ميت؟
- خلال سنوات الحرب، أي قبل ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠، كنا نطالب ما تبقى من رموز الدولة بالسعي لإطلاق سراح المحتجزين عند مختلف الميليشيات المتقاتلة. لوعة الأم ومعاناة الزوجة وسؤال الطفل دفعتنا إلى التوجه أيضا إلى قادة تلك الميليشيات، نناشد الجلاد بيقظة ضمير وإطلاق سراح من يحتجز، لكن كل خطواتنا باءت بالفشل.
- جاء السلم ولم يعد معه المخطوفون والمفقودون الذين خطفتهم الحرب. أين هم، هل ماتوا أم هم أحياء يرزقون؟ سؤال لم تجب عنه الدولة المسؤولة المعنية بطي صفحات الحرب. وكل ما فعلته إزاء هذه القضية العالقة منذ بداية الحرب ينضوي تحت عنوان التجاهل، الصمت المريب، تشكيل لجنة تلو الأخرى وتبقى التقارير بنتائج أعمالها مقفلا عليها في الأدراج. معاناة تجاهلها ويتجاهلها المسؤولون كما تجاهلوا ويتجاهلون معاناة ومطالب وحاجات الفئات الأخرى التي تضررت من الحرب.

بعد مرور ١٤ عاما على توقف الأعمال الحربية، ما زال لدينا ولدى جميع اللبنانيين، سؤال ملح حول كيف نبني المصالحة الوطنية، كيف نبني السلام الحقيقي في لبنان، كيف نجث أسباب الحرب التي ما زالت قائمة بشكل آخر؟؟

بالنسبة إلينا، ضحايا الحرب وضحايا السلم، نعرف تمام المعرفة أننا لن نستطيع منع أو تعطيل سلامهم المعلن. لكننا نعرف أيضا، ومن الموقع الذي فرض علينا، أن المدخل إلى السلم الحقيقي لا يمكن أن يكون خارج مصالحة وطنية لم تتم بعد. إن المصالحة التي تمت

بعد الحرب تشبه ذلك السلام المعلن، أي أنها مصالحة جرت من فوق بين قادة الميليشيات المتقاتلة والزعامات السياسية التقليدية ولم تنزل إلى الناس الذين توزعتهم الحرب وقوداً" أو ضحايا أو الاثنيين معا".

من باب الواقعية أقول أن ما حصل من فوق، لا يمكن تسميته مصالحة، بل هو توافق على تسوية ارتكزت على التخاصص في تقاسم الدولة وتناهب السلطة والخزائنة، ضاربة بعرض الحائط مصلحة البلاد وحقوق الناس وكراماتهم.

لم يجر حتى اليوم أي محاولة لتسليط الضوء على الماضي ببشاعته ومآسيه. لم يجر حتى اليوم أي دعوة للإطلاق حوار عقلائي لفهم وتحليل أسباب الحرب بهدف المعالجة واستخلاص العبر منها كي لا تتكرر في المستقبل.

إن الآلام التي هي تاريخ بلدنا خلال ١٥ عشر عاما" وأكثر، غدت وصمة يحاول المسؤولون إخفاءها وعاراً يتجنبون ذكره ويعملون على محوه، وكلما طالب مطالب بحقه، اتهم على الأقل بالعمل على تخريب مسيرة السلم الأهلي!

كيف نبني المصالحة، كيف نبني السلام؟

من موقعنا، الضحية المستمرة، ومن موقع الإنسان الفرد الذي يتوق إلى قيام الدولة الوطن، إلى السلام، نرى إن تحقيق مطالبنا هو ركيزة أساسية لذلك:

المطالب:

١- تحديد مصير جميع المخطوفين والمفقودين وذلك من خلال:

- الإفراج الفوري عن تقرير هيئة تلقي الشكاوى النائب في أدرج رئاسة الحكومة منذ أيار ٢٠٠٣، واتخاذ جميع الإجراءات المترتبة عن ذلك، ويأتي في سلم الأولويات العمل السريع وبكافة الوسائل من أجل إطلاق سراح جميع الأحياء منهم أينما وجدوا، وإعلان وفاة الذين ثبتت وفاتهم، على أن يجري السعي لتسليم جثثهم ورفاتهم إلى ذويهم لاحقاً.

- الكشف عن المقابر الجماعية المنتشرة على الأراضي اللبنانية، والتي جرى تحديد أماكن وجودها في تقرير اللجنة الرسمية الأولى، تحديد هويات أصحابها، وإعادة الرفات إلى العائلات المعنية.

- إطلاق عملية "حقيقة ومصالحة"، يكون بموجبها الأشخاص المسؤولون عن الأفعال التي أدت إلى الاختفاء ملزمين بالاعتراف بجرائمهم و بالإدلاء بمعلومات تساهم في الكشف عن مصير المفقودين. وقد اختارت لجنة الأهالي سياسة "حقيقة ومصالحة" بدلاً من "سياسة حقيقة ومعاينة" لأنها مدركة تماماً لمقتضيات الوضع اللبناني وخصوصياته.

ومنعا لتكرار سابقة عدم العقاب (Impunité) مستقبلاً، يقتضي التسليح بالأدوات القانونية اللازمة، لاسيما ضرورة انضمام لبنان إلى معاهدة روما التي أنشأت المحكمة الجنائية الدولية وتعديل قانون العقوبات اللبناني لجهة تضمينه مفهومي جرائم الحرب و الجرائم ضد الإنسانية وجعلها غير قابلة للعفو، وجعل الملاحقات القضائية بشأنها غير قابلة للسقوط بمرور الزمن.

٢- إقرار نظام رعاية يهدف إلى التعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بالعائلات بسبب اختفاء فرد أو أفراد من ذويهم. قد تكون هذه الرعاية على شكل تعويضات مالية ومساعدات اجتماعية وإعفاءات وتقدمات متنوعة. مع الإشارة إلى وجود حاجة في بعض الحالات تستدعي العلاج النفسي.

نعلم يقيناً أن لا شيء يعوض الخسارة البشرية لكن ذلك يبقى حقاً من حقوقهم الأساسية كمواطنين.

٣- المطلب الأخير يفرضه واجب التذكر، وهو إعلان يوم ١٣ نيسان من كل عام يوماً وطنياً للذاكرة، تخليداً لجميع ضحايا الحرب و يكون بمثابة إدانة ماثلة لجرائمها. يوماً لنبذ العنف والتعصب من أنفسنا ومن مجتمعنا، يوماً لاستخلاص العبر وتردادها على مسامع أولادنا لكي يتحاشوا ما وقعنا به ولكي يرددوها بدورهم على مسامع أبنائهم.

- إقامة نصب تذكاري لتخليد جميع ضحايا الحرب يكون بمثابة إدانة ماثلة لجرائمها. نصب في مكان للجميع لا يعرف التمييز. مكان نقصده مع أولادنا لنتصالح مع ماضينا، ولننتج ذاكرة مشتركة للسلم.

إننا، كأهالي مخطوفين ومفقودين من جميع الطوائف والمناطق والطبقات الاجتماعية والانتماءات السياسية، ضحايا الحرب وضحايا السلم، نقول إذا كانت المصيبة قد وحدثنا، فقد توحدنا في تلمس أسس المواطنة الصحيحة وسبل المساهمة في بنائها.

وأختم أنه بمناسبة ذكرى ١٣ نيسان لهذا العام، بادر عدد من الجمعيات والهيئات الأهلية ونحن في عدادها، إلى اللقاء بهدف إطلاق حملة وطنية من أجل إنصاف جميع ضحايا الحرب ومن أجل الكرامة الإنسانية. إنصاف ضحايا الحرب حجر زاوية للمصالحة وقيام مجتمع السلم.

وقد باشرت هيئة التنسيق التي انبثقت عن هذا اللقاء إلى دراسة التوصيات التي انتهى إليها اللقاء المذكور ووضع خطة عمل تمهيداً لإطلاق هذه الحملة.

لا شك أن صناعة السلام من أصعب المهن، لكنه كتب علينا سلوك هذا الطريق، ولا بد أن يأتي ذات يوم.

رئيسة اللجنة

وداد حلواني